



لم ينقطع لبنان يوما عن الاستعانة بـاليد العاملة الأجنبية، غير أن الأزمة السورية فرضت على اللبنانيين واقعا جديدا مع دخول أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ سوري إلى أراضيه.

وـمع لجوئهم إلى لبنان بدأوا ينتشرون في سوق العمل؛ كونهم يعملون مقابل راتب زهيد مقارنة مع راتب المواطن أو يفتحون مصالحهم التجارية الخاصة دون الخضوع لشروط قانون العمل اللبناني.

تلك الأعداد الكبيرة من العمال السوريين الذين أصبحوا منافساً حقيقياً للعامل اللبناني، أجبرت السلطات على اتخاذ بعض الإجراءات في حقهم، وإن كان مراقبون يربطون الأمر بحسابات سياسية وانتخابية.

فكان آخرها استجابة بلدية بيروت لنداء وزير الخارجية جبران باسيل بـتطبيق القوانين ومنع مزاومة التجار اللبنانيين. إذ بدأت بلدية بيروت بـإجراءات تشمل إغلاق محل السوريين التجاريين بسبب عدم وجود تراخيص، وأذونات عمل، وهدمتهم بـعقوبات صارمة في حال عدم الالتزام.

وـكان باسيل، المنتتمي إلى "التيار الوطني الحر" المتحالف مع "حزب الله"، الذي يشارك قوات النظام في قمع المعارضة السورية، استنجد بالبلديات لـتقوم بمهام الدولة والحكومة "لـلذين لـلأسف هم في موقع المقصـر في القيام بـواجباتهم"، حسب قوله.

وتقوم بلدية بيروت بـجولات على أصحاب المحلات السورية لـتسوية أوضاعهم، منزرين المخالفين بإغلاق أو تغريم أصحاب المحلات عن كل عامل سوري مبلغ مليون ليرة بـدل إقامة (ـنحو 670 دولارا).

هذا الإجراء الجدي الذي دخل حيز التنفيذ قبيل بارياد من قبل تجار وأصحاب محلات لبنانية في بيروت، "واعتبروه إيجابياً لوقف المزاحمة للبنانيين وتوفير فرص العمل خصوصاً للشباب"، حسب ما بينت جولة استقصائية لأناضول داخل منطقة الطريق الجديدة في بيروت.

وأشاروا إلى أن "هؤلاء النازحين يؤجرون من بعض اللبنانيين محالهم التجارية دون تسجيل عقود الإيجار في البلدية وعندما يسألون عن إشغالهم للمحلات يتدخل المالك ويزعم أن هؤلاء هم عمال لديه خلافاً للواقع".

وشددوا على أن "السوري المسجل لدى المفوضية العليا لللاجئين ويحمل صفة لاجئ لا يحق له العمل على الأراضي اللبنانية".

من جهتهم، يتهم بعض السوريين اللبنانيين بالتعامل بـ"عنصرية" مع النازحين، ودعوا إلى مقاطعة التجار اللبنانيين والقطاعات الاقتصادية الحيوية لمدة لعدم أيام.

وأصدرت وزارة العمل اللبنانية، قبل فترة، قراراً بإغفال المحال التجارية والمؤسسات الصناعية التي يشغلها أشخاص سوريون، كما منعت جميع السوريين من العمل إلا للأعمال التي حدتها الوزارة، وهي أعمال الزراعة والنظافة والبناء.

من جهته، اعتبر مدير "المؤسسة اللبنانية الديمقراطية لحقوق الإنسان" (غير حكومي)، المحامي نبيل الحلبي، في تصريحات صحافية، أن حصر المهن باللبنانيين وحده لا يفيد. إذ أن السلطة لا تقوم بوضع خطط من شأنها الاستفادة من العمالة السورية في هذه المهن.

واستذكر الحلبي، في هذا الصدد، مبادرة الاتحاد الأوروبي في السنوات الماضية لإنشاء معامل فرز نفايات في مناطق متعددة في لبنان. وقال: "كان من شأن هذه المعامل، لو أنشئت، أن توفر فرص عمل كبيرة للسوريين، كونها تعتمد على الفرز اليدوي، خصوصاً وأن الوزارة قد حضرت عمالتهم في قطاع البيئة".

ورأى الحلبي أن التجربة التركية كانت ناجحة في التعامل مع الأزمة؛ حيث لجأت "الحكومة التركية إلى فصل اللاجئين إلى قسمين. القسم الأول هم الأكثر هشاشة والأكثر حاجة إلى الحماية والمساعدة، فتم تأمين مخيمات نظامية ومساعدات غذائية لهم". أما القسم الثاني يقول الحلبي فـ"كان للطبقة المقدّرة، إذ سمحت الحكومة التركية لهؤلاء بالاستثمار في البلاد، وذلك أدى إلى تأمين فرص عمل جديدة من ناحية، والمساهمة في إنعاش الاقتصاد من ناحية أخرى".

لكن "مع الأسف فإن الحكومة اللبنانية لم تسر في هذا الإتجاه إنما نهبت إلى المقارنة بين تجربة المخيمات الفلسطينية في لبنان وموضوع السوريين، في الوقت الذي لا مجال للمقارنة بين التجاربتين"، حسب الحلبي.

لكن منسق اللجنة المركزية للبلديات والعمل الاختياري في "التيار الوطني الحر" روجيه باسيل يصر على ضرورةمواصلة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق اللاجئين السوريين الذين يزاولون النشاط التجاري بالمخالفة. وقال في اتصال هاتفي مع "أناضول": "40% من سكان البلاد (يقصد اللاجئين السوريين) يعملون بطريقة غير شرعية إذا البلد في خطر وعليها معالجة الأمر".

ويدافع باسيل عن موقفه بالقول: "عندما تصبح 80% من الأراضي السورية آمنة فبقاء السوريين في لبنان يكون غير مقبولاً".

وأشار باسيل إلى أن "نسبة البطالة في لبنان تخطت كل الخطوط الحمر حتى لم يعد يسع اللبناني ممارسة حقه في العمل

في ظل المزاحمة السورية للعامل اللبناني."

وبابع: "مطلبنا تشريع دور السوريين في لبنان وتسوية أوضاعهم أو عودتهم إلى بلادهم وليس محاربتهم كما وصفنا بعضهم واتهمنا بالعنصرية".

وأكّد: "أننا لن نقبل أن يبقى اللبناني من دون عمل والنازح السوري يعمل بطريقة غير شرعية."

وأشار إلى "أن من صلاحيات البلديات ألا تسمح بعمل السوريين إلا بالزراعة والنظافة والبناء، ومنع الانتظاظ بالمسكن الواحد".

وختـ: "سنوازـب عملـنا حتى توقيـف آخر عـامل سـوري غـير شـرعي من لـبنـان ولـن نـتسـاهـل أـبداـ في المـوضـوعـ".

وبـينـما يتـذـرـع رـؤـسـاءـ الـبـلـدـيـاتـ لـمـمارـسـةـ إـجـراءـاتـهـ بـحـقـ الـلـاجـئـينـ السـورـيـينـ بـالـقـوـلـ إـنـهـ يـنـافـسـونـ الـلـبـنـانـيـينـ عـلـىـ لـقـمـةـ عـيشـهـمـ،ـ وـيـسـلـبـونـ فـرـصـ عـلـمـهـمـ،ـ زـاعـمـينـ أـنـ اللـجوـءـ السـورـيـ هوـ أـحـدـ أـسـبـابـ تـدـهـورـ الـاـقـتـصـادـ الـلـبـنـانـيـ،ـ يـدـحـضـ إـحـصـاءـ أـجـرـتـهـ "ـالـجـامـعـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ فـيـ بـيـروـتـ"ـ ذـلـكـ.

إـذـ وـجـدـ إـلـحـصـاءـ،ـ الـذـيـ تـشـرـتـ نـتـائـجهـ مـؤـخـراـ،ـ أـنـ السـورـيـينـ يـعـدـونـ أـحـدـ مـحـركـيـ العـجلـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ فـيـ لـبـنـانـ؛ـ كـوـنـهـمـ "ـيـسـاـهـمـونـ بـقـيـمةـ 1.25ـ مـلـيـارـ دـولـارـ سـنـوـيـاـ فـيـ الـاـقـتـصـادـ الـلـبـنـانـيـ،ـ وـيـدـفـعـونـ نـحـوـ 30ـ مـلـيـونـ دـولـارـ شـهـرـياـ بـدـلـ سـكـنـ وـ20ـ مـلـيـونـ بـدـلـ غـذـاءـ،ـ فـيـماـ اـسـتـحـدـثـوـ 12ـ أـلـفـ وـظـيـفـةـ جـديـدةـ بـيـنـ الـلـبـنـانـيـينـ خـلـالـ عـامـ،ـ وـفـقـطـ 6%ـ مـنـ السـورـيـينـ اـفـتـحـ مـحـلـاتـ".ـ

مـنـ جـهـتـهـ،ـ قـالـ صـاحـبـ مـحـلـ الـخـضـارـ السـورـيـ عـبـدـهـ،ـ الـذـيـ يـقطـنـ فـيـ لـبـنـانـ مـنـذـ 5ـ سـنـوـاتـ بـغـصـةـ:ـ "ـوـكـأـنـ الـحـربـ السـورـيـةـ وـالـمـأسـاةـ الـتـيـ شـرـدـتـنـاـ لـمـ تـكـفـهـمـ،ـ فـبـعـدـ أـنـ بـدـأـنـاـ تـأـسـيـسـ حـيـاتـنـاـ،ـ بـدـأـواـ مـحـارـبـتـنـاـ وـتـشـرـيـنـاـ مـنـ جـديـدـ".ـ

وـأـضـافـ:ـ "ـخـسـرـتـ كـلـ شـيـءـ فـيـ سـورـيـاـ بـسـبـبـ الـحـربـ وـهـاـ أـخـسـرـ مـجـدـاـ بـسـبـبـ قـرـاراتـ مجـحـفـةـ ضـدـنـاـ".ـ

وـتـابـعـ:ـ "ـهـاـ أـنـاـ أـغـلـقـ مـحـلـيـ لـلـيـوـمـ السـابـعـ عـلـىـ التـوـالـيـ،ـ بـيـتـيـ خـرـبـ وـلـأـدـرـيـ مـاـ أـفـعـلـهـ".ـ

كـانـتـ السـلـطـاتـ الـلـبـنـانـيـةـ أـصـدـرـتـ عـدـدـاـ مـنـ الـقـرـاراتـ الـتـيـ ضـيـقـتـ عـلـىـ السـورـيـينـ،ـ كـمـنـعـهـمـ مـنـ التـجـولـ فـيـ بـعـضـ الـمـنـاطـقـ بـعـدـ السـاعـةـ السـابـعـةـ مـسـاءـ،ـ أـوـ مـنـعـهـمـ تـامـاـ مـنـ مـزاـوـلـةـ الـعـمـلـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ تـشـيـدـ يـفـرـضـهـ الـأـمـنـ الـلـبـنـانـيـ عـلـىـ السـورـيـينـ الـرـاغـبـيـنـ بـدـخـولـ أـرـاضـيـهـ،ـ رـغـمـ تـأـمـينـهـمـ لـكـافـةـ الـأـورـاقـ الـمـطلـوـبةـ.ـ

وـيـسـتـضـيـفـ لـبـنـانـ،ـ الـبـالـغـ عـدـدـ سـكـانـهـ حـوـالـيـ 4ـ مـلـيـينـ نـسـمـةـ،ـ قـرـابةـ مـلـيـونـ وـنـصـفـ الـمـلـيـونـ لـاجـئـ سـورـيـ،ـ فـيـمـاـ تـقـدـرـهـمـ تـقارـيرـ أـخـرـىـ بـالـمـلـيـونـ فـقـطـ.ـ

وـمـنـذـ أـشـهـرـ،ـ يـعـودـ لـاجـئـونـ سـورـيـونـ،ـ عـلـىـ دـفـعـاتـ،ـ مـنـ لـبـنـانـ إـلـىـ بـلـدـهـمـ،ـ بـالـتـعـاـونـ بـيـنـ السـلـطـاتـ الـلـبـنـانـيـةـ وـالـنـظـامـ السـورـيـ وـالـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ،ـ غـيرـ أـنـ الـأـعـدـادـ تـبـقـىـ مـحـدـودـةـ لـلـغاـيـةـ.ـ

المصادر:

الأناضول